جني الأرباح والمضاربات أثرا سلباً على أداء البورصة

«بيان للاستثمار»: النظرة السلبية التي أبدتها وكالة «موديز» عن مستقبل الكويت تمثل الواقع المرير

قال تقرير شركة بيان للاستثمار إن عمليات جني الارباح والمضاربات السلبية التي شملت العديد من الأسهم المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) أثرت سلبا على مجريات التداول في السوق خلال تعاملات الأسبوع الماضي.

حيث سيطر اللون الأحمر على مجريات التداول في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، إذ أنهت مؤشراته الثلاثة تعاملات الأسبوع مسجلة خسائر متباينة متأثرة بعمليات جني الأرباح والمضاربات السلبية التي شملت العديد من الأسهم المدرجة سواء القيادية منها أو السلبية، هذا وقد جاءت خسائر السوق خلال الأسبوع الماضي على الرغم من ارتفاع أسعار النفط بشكل جيد، إذ تخطى سعر البرميل الكويتي حاجز الـ42 دولار صعودا، الأمر الذي يثبت أن السوق لا يتجاوب بشكل فعال مع الأحداث ذات الطابع الإيجابي بقدر تأثره الشديد بالأحداث السلبية.

وشهد السوق هذا الأداء بالتوازي مع النتائج السلبية التي أعلنت عنها بعض الشركات المدرجة عن فترة الربع الأول من العام الجاري، سواء التي تراجعت أرباحها مقارنة مع الفترة المقابلة من العام الماضي أو الشركات التي سجلت خسائر، وهو الأمر الذي تسبب في تخوف بعض المستثمرين من احتمال تسجيل هذه الشركات لنتائج سلبية أيضا في الفترات المقبلة، مما سينعكس سلبا على نتائجها المالية الإجمالية لعام 2016.

والجدير بالذكر أن الأسبوع الماضي قد شهد انتهاء المهلة القانونية الممنوحة للشركات المدرجة للإفصاح عن بياناتها المالية لفترة الربع الأول، ومع نهاية الأسبوع وصل عدد الشركات التي أعلنت عن نتائجها إلى 170 شركة، محققة ما يقرب من 477 مليون دينار كويتي أرباحا صافية، مقابل 497 مليون دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام الماضي، أي بانخفاض نسبته 4%.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أعلنت وكالة (موديز) للتصنيف الائتماني عن تثبيت التصنيف السيادي طويل الأجل لدولة الكويت عند «AA2» مع نظرة مستقبلية سلبية، وقد أرجعت الوكالة هذه النظرة إلى رؤيتها بشأن استمرار وجود حالة عدم اليقين حول مدى قدرة الحكومة الكويتية على تنفيذ برنامج الاصلاح المالي والاقتصادي بشكل فعال، بحيث ينطوي على تحقيق هدف تنويع قاعدة النشاط الاقتصادي وكذلك إيرادات الموازنة العامة؛ واعتبرت الوكالة أن من أهم المعوقات التي تواجه الكويت هي تراجع أسعار النفط وحدوث المزيد من التدهور في وضع المالية العامة وانخفاض حجم الأصول المالية للحكومة، فضلاً عن ضعف بيئة ممارسة الأعمال، وأضافت أن خطط الكويت لتنويع قاعدة النشاط الاقتصادي وتخفيض درجة الاعتماد على النفط ولو بدرجة متواضعة، تعتبر من المراحل الأولية للتنمية، إضافة إلى أن هناك معوقات ترتبط بالمبادرات المحدودة التي تقدمها الحكومة. كما أشارت الوكالة إلى أنه يمكن تخفيض التصنيف السيادي للكويت إذا ما ارتأت الوكالة خلال الفترة من 12 إلى 18 شهر المقبلة أن القوة المؤسساتية للدولة لا تتسق فعليا مع مرتبة التصنيف الحالي، وذلك في حالة ما إذا تحقق تأخر كبير وممتد في تطوير برنامج سياسات الحكومة المرتبطة بتحقيق أهداف تنويع النشاط الاقتصادي وتنفيذ الإصلاحات.

ومما لا شك فيه أن النظرة السلبية التي أبدتها وكالة (موديز) عن مستقبل الكويت تمثل الواقع المرير الذي يعانيه الاقتصاد الوطني، وهي نظرة منطقية في ظل ما يشهده الاقتصاد من مشكلات مستمرة منذ عدة سنوات دون تحرك فعلي من الجهات المسؤولة في الحكومة لمعالجتها، فالعديد من دول المنطقة والعالم قد أيقنت أن تقدم اقتصادها مرهون بتحقيق عدة عوامل، أهمها تنويع مصادر الدخل، وفسح المجال للقطاع الخاص ومساعدته لتأدية دوره الوطني في تقديم الخدمات وإدارة المؤسسات الكبيرة للدولة لزيادة كفاءة الاقتصاد وترشيده، الأمر الذي دفعها إلى تغيير سياساتها الاقتصادية بشكل يؤدي إلى تحسين معيشة مواطنيها وتعزيز جاذبية اقتصادها، في حين أن الكويت لا تزال تحبو بشكل بطيء في شأن إصلاح اقتصادها على الرغم من امتلاكها للمقومات التي تؤهلها لذلك، وأيضا رغم كثرة الدراسات والتوصيات التي قدمتها العديد من الجهات الاقتصادية المعنية فيما يخص الإصلاح الاقتصادي، والتي كبدت الدولة مئات الملايين من الدنانير لإعدادها، إلا أنه كالعادة تصبح هذه الدراسات حبيسة الأدراج دون الاستفادة منها، إن الخطر الأكبر الذي يهدد مستقبل الاقتصاد الوطني يكمن في عدم تغيير المنهجية والفكر المتبع في إدارة الاقتصاد، فقد أصبح هذا الفكر عقيم وعديم الجدوى ولا بد من استبداله بفكر جديد وعصري يناسب المرحلة الحالية، فاقتصادنا المحلي يحتاج إلى ثقافة جديدة تساهم في إفاقته من السبات العميق الذي يعيشه الآن.

وبالعودة إلى أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد سلك السوق خلال الأسبوع مسارا هابطا وسجلت مؤشراته الثلاثة خسائر متباينة في ظل تغلب الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح على عمليات الشراء الانتقائية التي كانت حاضرة في بعض الجلسات اليومية من الأسبوع، وإن كانت بشكل محدود، حيث شملت عمليات البيع العديد من الأسهم التي تم التداول عليها، وذلك وسط تباين مؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع ما قبل الماضي، إذ نمت قيم التداول مع نهاية الأسبوع، فيما تراجع عدد الأسهم المتداولة بشكل محدود. هذا وقد ساهمت عدة عوامل سلبية في تراجع السوق خلال الأسبوع الماضي، على رأسها تراجع أرباح العديد من الشركات المدرجة لفترة الربع الأول من العام الجاري، بالإضافة إلى عدم ظهور محفزات إيجابية تساهم في زيادة الزخم الشرائي.

وعلى صعيد الأداء اليومي، سجل السوق في أول أيام الأسبوع تباينا لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، إذ تراجع المؤشرين السعري والوزني بالتزامن مع عمليات بيع شهدتها مجموعة من الأسهم الصغيرة، فيما شهد مؤشر كويت 15 تماسكا وأغلق مع نهاية الجلسة دون تغير تقريبا. شهد السوق بعد ذلك تراجع ملحوظ خلال جلسة يوم الاثنين، وذلك نتيجة عمليات بيع قوية طالت أسهم من مختلف الأوزان. ثم عاد السوق إلى التباين مرة أخرى في جلسة اليوم الثالث، حيث عوض المؤشر السعري جزء من خسائر اليوم السابق بدعم من عمليات الشراء التي طالت بعض الأسهم الصغيرة، في حين تفاقمت خسائر المؤشرين الوزني وكويت 15 مع نهاية الجلسة نتيجة عمليات البيع التي تركزت على الأسهم القيادية. وفي جلسة يوم الأربعاء، عاد المؤشر السعري إلى اللون الأحمر مرة أخرى، فيما تمكن المؤشران الوزني وكويت 15 من تحقيق بعض الارتفاع، معوضان بذلك جزء من خسائرهما السابقة، هذا واستمر المسار الهابط خلال آخر جلسات الأسبوع، ما كبد مؤشرات السوق الثلاثة مزيدا من الخسائر وهو ما ترافق مع تراجع محدود في مؤشرات التداول.

هذا ووصلت القيمة الرأسمالية للسوق في نهاية الأسبوع الماضي إلى 23.28 مليار د.ك، بانخفاض نسبته 1.23% مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، حيث بلغت آنذاك 23.57 مليار د.ك.، أما على الصعيد السنوي، فقد انخفضت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق بنسبة بلغت 7.86% عن قيمتها في نهاية عام 2015، حيث بلغت وقتها 25.27 مليار د.ك.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 5,324.05 نقطة، مسجلاً خسارة نسبتها 1.32% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعا نسبته 1.65% بعد أن أغلق عند مستوى 356.71 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 830.91 نقطة، بخسارة نسبتها 1.67% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق ارتفاع في المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 13.93% ليصل إلى 11.82 مليون د.ك. تقريباً، في حين سجل متوسط كمية التداول تراجعا نسبته 7.02%، ليبلغ 110.24 مليون سهم تقريباً.

وعلى صعيد الأداء النسبي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 5.18%، بينما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 6.55%، ووصلت نسبة انخفاض مؤشر كويت 15 إلى 7.72%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2015.

مؤشرات القطاعات

سجلت جميع قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعا لمؤشراتها باستثناء قطاعين اثنين فقط، وتصدر قطاع الاتصالات القطاعات التي سجلت انخفاضا، حيث أقفل مؤشره عند مستوى 597.55 نقطة، متراجعاً بنسبة بلغت 2.63%، تبعه في المرتبة الثانية قطاع الخدمات الاستهلاكية، والذي انخفض مؤشره مع نهاية الأسبوع بنسبة بلغت 2.21% مغلقا عند مستوى 915.66 نقطة، فيما جاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثالثة، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلاً انخفاضاً نسبته 2.13%، مقفلاً عند مستوى 568.16 نقطة. أما أقل القطاعات تسجيلاً للخسائر خلال الأسبوع الماضي فكان قطاع الصناعية، والذي أنهى مؤشره تداولات الأسبوع عند مستوى 1,032.04 نقطة، أي بانخفاض نسبته 0.27%. من جهة أخرى حقق مؤشر قطاع التأمين نموا أسبوعيا بنسبة بلغت 1.82%، ليغلق عند مستوى 1,018.53 نقطة، فيما أغلق مؤشر قطاع التكنولوجيا عند مستوى 975.23 نقطة مسجلا ارتفاعا أسبوعيا بنسبة بلغت 0.87%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 155.10 مليون سهم تقريبا شكلت 28.14% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 127.35 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 23.10% من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 11.83% بعد أن وصل إلى 65.20 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 43.80% بقيمة إجمالية بلغت 25.89 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 13.46% وبقيمة إجمالية بلغت 7.96 مليون د.ك. تقريباً، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الصناعية إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 7.37 مليون د.ك. شكلت حوالي 12.46% من إجمالي تداولات السوق.

BAYAN INVESTMENT Co.
شركة بيان للإستثمار
شركة بيان للاستثمار

بهدف استشراف وثيقة التعاون المستقبلية مع القطاع الخاص

مجموعة «الصناعات الوطنية» تشارك في ملتقى القطاع النفطي

بمشاركة نخبة من رواد القطاع النفطي ينطلق في 29 مايو الجاري في فندق شيراتون الكويت أول ملتقى حواري يناقش الرؤية المستقبلية ووثيقة التعاون نحو دور أوسع وأكبر للقطاع الخاص في مشاريع القطاع النفطي التي تعتبر أكبر وأهم محفز للاقتصاد الكويتي على الإطلاق في الوقت الراهن.

وتشارك مجموعة الصناعات الوطنية القابضة احد اكبر المجاميع الصناعية المرموقة في منطقة الخليج والشرق الأوسط بفاعلية في مؤتمر وملتقى القطاع النفطي الذي سيناقش مستقبل ودور القطاع الخاص في مشاريع القطاع وطبيعة العلاقة المستقبلية و مجموعة الصناعات الوطنية احد المجاميع الكبرى التي تدير العديد من الأنشطة الرئيسية الكبرى متلما مواد البناء والبتروكيماويات و خدمات النفط والغاز والصناعات الميكانيكية والمرافق والبنية التحتية والتطوير العقاري، و الخدمات المالية وتعتبر مكون رئيس من مكونات وأركان الاقتصاد الكويتي على مدى أكثر من خمسين عاما نظرا لتنوع أنشطتها وعمليات شركاتها التابعة والزميلة .

وتمتلك المجموعة حاليا حصص رئيسية في مختلف الشركات المزدهرة في الاستثمار المالي و قطاعات الاستثمار الصناعي إقليميا و دوليا. لقد نشرت مجموعة الصناعات الوطنية جناحيها بعيدا في العديد من الاستثمارات الضخمة في السعودية والإمارات والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية، وسنغافورة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية والصين.

وتمتلك المجموعة عدد من الشركات الإقليمية الناجحة منها ، شركة الصناعات الوطنية و تشغل مجموعة متنوعة من المصانع لمختلف منتجات مواد البناء والبنية التحتية ، و التي تشمل منشآت لتصنيع الطابوق الجيري، الأنابيب الخرسانية ، الخرسانة الجاهزة ، البلاستيك ، أنابيب البولي ايثلين عالي الكثافة ، الطابوق الأبيض ، السيراميك ، البلاط المتداخل ، الموتة و المساح ، الطلاء و مسحوق الجير.

وشركة نور للاستثمار المالي (NOOR) هي شركة للخدمات المالية و الاستثمار مقرها في الكويت، و قامت الشركة بتوسعة نشاطها لاحقا ليمتد إلى خارج الكويت عبر الانخراط في نشاطات في الشرق الأوسط ، آسيا و غيرها من الأسواق الناشئة. كما ان شركة نور للاستثمار المالي لديها خبرة في تقييم الأصول و إدارة المخاطر. توفر الشركة لعملائها قطاع كبير من المنتجات و الخدمات و التي تتضمن المهمات الاستشارية للدمج و الاستحواذ، الدعم الدفاعي للشركات وتملك الصناعات ايكاروس للصناعات البترولية التي رسخت نفسها كمستثمر رائد في مجال الطاقة عبر الشرق الأوسط. يدير شركة ايكاروس فريق من المحترفين ذوي الخبرة الغزيرة في مجال الطاقة. إن منطقة الشرق الأوسط تنمو كأحد المراكز العالمية في صناعة الطاقة و البتروكيماويات و شركة ايكاروس من الرواد في هذا المجال. لقد تأسست الشركة في دولة الكويت و أدرجت في بورصة الكويت عام 2008. وقد انشأت ايكاروس بواسطة مجموعة الصناعات الوطنية(NIG) والتي تعد أكبر وأقدم شركة صناعية تابعة للقطاع العام في الكويت.

تعتبر ايكاروس للصناعات البترولية حامل أسهم رئيسي في العديد من شركات تصنيع البتروكيماويات الرائدة بما يتضمن شركات مثل شركة تصنيع ، وشركة سيكم والشركة العالمية للفينيل.

شركة اف تي في بروكلاد (دبي) المحدودة – نظرة عامة على الشركة قد تأسست شركة اف تي في بروكلاد (دبي) المحدودة لأعمال الصيانة والصناعة والمقاولات لأنابيب النفط والغاز والصمامات الخاصة بالآبار النفطية وهي إحدى ثلاث شركات بالعالم تتقدم كامل الخدمات في مجال الصيانة والتصنيع لأنابيب وصمامات حقول النفط ، وللشركة أفرع باسكتلندا وسنغافورة و أبو ظبي . وتلتزم شركة اف تي في بروكلاد بمعايير الجودة الخاصة بالأيزو ومعايير الجودة المطلوبة في كل أعمالنا ، و التي تشمل API, ANSI, ASME and BS.

ويحظى الملتقى برعاية نائب رئيس الوزراء وزير النفط انس الصالح إيمانا بأهمية دور القطاع الخاص في تنفيذ الرؤية المستقبلية طويلة الأجل لبناء اقتصاد قوي ومتين يخلق فرص عمل منتجة ويكون فاعلاً . ومن جهته رحب رئيس اللجنة التنظيمية العليا للمؤتمر خالد المطوع بمشاركة مجموعة الصناعات في الملتقى الذي سيوفر منصة نقاشية علمية بين القطاع الخاص والقطاع النفطي الذي يزخر بمشاريع ضخمة وإستراتيجية من شأنها تحفيز وإنعاش الوضع الاقتصادي في إطار من الشركة الإستراتيجية الحقيقية مع القطاع الخاص الذي اثبت كفاءته في شتى المفاصل الاقتصادية .

مجموعة
الصناعات الوطنية
(القابضة)
NI Group
National Industries Group
(Holding)
شعار مجموعة الصناعات الوطنية القابضة

فيما يخص قطاع النقل

«صندوق التنمية»: قدمنا قروضاً بقيمة 1.9 مليار دينار لـ 82 دولة نامية

قال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إن عدد القروض الممنوحة في قطاع النقل لنحو 82 دولة نامية بلغ 372 قرضا بإجمالي 1ر9 مليار دينار كويتي (نحو 6ر4 مليار دولار) بنهاية ديسمبر 2015.

واضاف الصندوق ان هذه القروض تشكل نحو 34 في المئة من اجمالي قيمة القروض التي قدمها.

واوضح ان تكامل قطاع النقل الذي يعد العمود الفقري للبنى الاساسية في اي دولة ينعكس ايجابا على نجاح القطاعات التنموية الاخرى في هذه الدول مبينا ان السبب الرئيسي في طلبات التمويل بهذا القطاع يتمثل بحاجة هذه الدول إلى المستلزمات التنموية.

وافاد بان من اهم هذه المستلزمات هي الحاجة الى ايصال العون الغذائي والطبي الى المناطق النائية والنائرة على مساحات الدول الشاسعة عبر شق طرق جديدة او تنفيذ موانئ بحرية ونهرية وجوية.

واكد ان تلك الدول تحرص على الحصول على قروض الصندوق الميسرة بقطاع النقل بهدف تيسير اتصال الدول المغلقة برا والتي لا تملك منافذ بحرية مع العالم الخارجي من خلال شبكات نقل تصلها بالشبكات الاقليمية والدولية.

وذكر التقرير ان الصندوق ساهم في تمويل العديد من مشاريع الطرق بالدول المستفيدة وفقا للاسس الهندسية والمواصفات العالمية عبر تزويدها بمستلزمات السلامة من علامات مرورية دولية وخطوط ارضية واشارات ضوئية ومستلزمات منع انزلاق التربة في المناطق الجبلية.

ولفت الى اشادة العديد من دول العالم بدور الصندوق التنموي على مدار 54 عاما لاسيما قروضه الميسرة في دعم قطاع النقل مؤكدا انه يتابع سير العمل والتقدم المحرز في تنفيذ تلك المشاريع.

ويهدف الصندوق إلى مساعدة الدول العربية والدول النامية الاخرى على تطوير اقتصاداتها من خلال تقديم المنح على سبيل المعونة الفنية وتوفير انواع المعونة الفنية الاخرى اضافة الى الاسهام في رؤوس اموال مؤسسات التمويل الانمائي الدولية والاقليمية وغيرها من المؤسسات الانمائية وتمثيل دولة الكويت فيها.

وتتركز عمليات الصندوق على قطاعات الزراعة والري والنقل والاتصالات والطاقة والصناعة والمياه والصرف الصحي ثم اضيفت اليها القطاعات الاجتماعية لتشمل عمليات الابنية التعليمية والصحية. ويقدم الصندوق مساعداته الى جهات متنوعة تشمل الحكومات المركزية والاقليمية والمرافق العامة وغيرها من المؤسسات العامة مثل مؤسسات التنمية سواء منها الدولية او الإقليمية او المحلية وعلى الاخص مؤسسات التمويل الانمائي.

لإطلاق بطاقات العلامة المشتركة الوحيدة في الشرق الأوسط

«التجاري» يعلن عن شراكة جديدة مع الخطوط الجوية البريطانية

أعلن البنك التجاري الكويتي والخطوط الجوية البريطانية عن إطلاق ثلاث بطاقات ائتمانية جديدة من ماستركارد، تحمل الشعار المشترك للبنك التجاري الكويتي والخطوط الجوية البريطانية. تتيح لحامليها تجميع نقاط «أفيوس» (Avios) وهي عملة المكافآت للنادي التنفيذي للخطوط الجوية البريطانية.

وتعد بطاقات ماستركارد وراد والبلاتينية وكذلك البطاقة مسبقة الدفع هي البطاقات الوحيدة في الكويت والشرق الأوسط التي تحمل الشعار المشترك بين كل من البنك التجاري الكويتي والخطوط الجوية البريطانية. بالإضافة إلى ذلك، فإن البطاقات الجديدة التي أطلقها البنك التجاري الكويتي تهدف إلى الدمج بين مفهوم البطاقات ذات الطراز العالمي وبرنامج الولاء المعد لعملاء البنك والخطوط الجوية البريطانية على مستوى العالم. ويستطيع حاملو هذه البطاقات استخدام نقاط «أفيوس» للسفر إلى شتى بقاع العالم على متن الخطوط الجوية البريطانية وشركات الطيران الأخرى التي يضمها تحالف Oneworld.

وبمناسبة طرح هذه البطاقة الجديدة، قالت السيدة / سحر الرميح مدير عام قطاع الإئتمان التجاري ومدير عام بالوكالة – قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في البنك التجاري الكويتي «إن دخول البنك التجاري الكويتي في شراكة مع كل من الخطوط الجوية البريطانية و«أفيوس» لإصدار هذه البطاقة يعد حدثا بارزا وإنجازا هاما يعكس حرص البنك على تطوير منتجاته وخدماته المصرفية، حيث نفتخر بأن نكون البنك الوحيد في الشرق الأوسط الذي يقوم بإصدار هذه البطاقات التي تحمل الشعار المشترك بين البنك والخطوط الجوية البريطانية والتي يندرج إصدارها ضمن إستراتيجية البنك الرامية إلى تقديم أفضل منتجات البطاقات لعملائه.»

وتابعت سحر الرميح قائلة ان البنك التجاري الكويتي يثمن هذا التعاون مع الخطوط الجوية البريطانية و«أفيوس» والذي من شأنه أن يمنح عملاء البنك مزايا عديدة، حيث سيحصل العملاء على نقاط «أفيوس» مجانية عند تقدمهم وحصولهم على تلك البطاقات ذات الشعار المشترك، كما سيحصلون على نقاط مجانية مضاعفة عند استخدامهم بطاقتهم الجديدة خلال الشهور الثلاثة الأولى من إصدارها.

لتسريع مسيرة تحولها الرقمي

«طيران الخليج» توقع اتفاقية مع «ترانس سيس سولوشنز»

وقعت شركة طيران الخليج و "ترانس سيس سولوشنز" اتفاقية شراكة فيما بينهما لتعزيز إمكانات حلول أوراكل (Oracle) الإلكترونية للأعمال والاستفادة من أحدث توجهات التكنولوجيا مثل التنقل والحوسبة السحابية الهجينة. وقد وقع الاتفاقية كل من الدكتور جاسم حاجي، رئيس تقنية المعلومات لدى طيران الخليج، وبرابو بالاسوبرامانيان، المدير التنفيذي لدى "ترانس سيس".

وضمن استراتيجيتها للتحول الرقمي، تعتزم طيران الخليج تعزيز بنيتها السحابية الخاصة بدمجها مع المزودين الآخرين مما يشكل بنية سحابية هجينة شاملة من شأنها تعزيز الأداء والإنتاجية واكتساب مزيد من المرونة في قدرات الحوسبة. كما أن تلك الخطوة تساهم في تقليل إنفاق الشركة على تكنولوجيا المعلومات بالانتقال إلى نموذج للنفقات التشغيلية، حيث تبنت شركة طيران الخليج مقاربة تتعايش فيها البنية السحابية العامة والخاصة في بيئة تكنولوجيا المعلومات، لتتطور مع الوقت إلى بنية سحابية هجينة.

في هذا السياق صرّح الدكتور جاسم حاجي، رئيس تقنية المعلومات لدى طيران الخليج: "تعدّ شركة طيران الخليج من الرواد في تبني التقنيات المتطورة، حيث شرعنا في مسيرتنا الطموحة للتحول الرقمي من خلال تبني السحابة الهجينة. تسرنا الشراكة مع ترانس سيس التي تتمتع بخبرة عميقة ومعرفة غنية بالمجال، وعملت لسنوات عديدة في قطاع الطيران، مما يجعلنا على ثقة تامة من أنها ستكون الشريك الأمثل لنا في استراتيجية التحول الرقمي."

ومن خلال اعتماد التنقل والسحابة الهجينة سوف تحصد طيران الخليج العديد من المزايا مثل تخفيض التكاليف التشغيلية ورأس المال المحتاج، وسرعة نشر وتطبيق الخدمات والبرامج الجديدة وتوفير المرونة والسهولة في الحصول على المعلومات المهمة وإجراء العمليات في أي وقت ومكان، بالإضافة إلى إمكانية زيادة القدرة التشغيلية والحسابية بسهولة لمواكبة نمو العمل والأشغال، وتقليل انبعاثات الكربون.

شعار مجموعة الصناعات الوطنية القابضة